



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الملك فيصل
صداة التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد
كلية إدارة الأعمال

الاختبار الثاني

الفصل الدراسي الأول / العام الجامعي ١٤٣٣/١٤٣٤ هـ

ساعتان	زمن الاختبار :		
مبادئ الفاتون	اسم المقرر :		
29007 طلاب	رقم الـ CRN :		
دخاند عبد التواب عبد الحميد	اسم استاذ المقرر :		
العائلة	اسم الطالب :		
الجد	الأول	الأب	الجد
رمز مركز الاختبار	اسم مركز الاختبار :		

رمز النموذج

A

فضلاً تأكد من الآتي :

- 1 - استخدام القلم الرصاص HB2 فقط أثناء الإجابة.
 - 2 - كتابة اسمك رباعياً ورقمك الجامعي على ورقة الأسئلة وكذلك تظليل الدوائر المقابلة لكل رقم في الخانة المخصصة لذلك تظليلاً كاملاً في ورقة الإجابة الإلكترونية.
 - 3 - التأكد من مطابقة رمز نموذج ورقة الأسئلة مع رمز نموذج ورقة الإجابة الإلكترونية.
 - 4 - الإجابة تكون فقط على ورقة الإجابة الإلكترونية حيث هي التي سيتم تصحيحها.
 - 5 - عند الانتهاء من الإجابة يجب تسليم ورقة الإجابة الإلكترونية وورقة الأسئلة إلى الملاحظ.
 - 6 - التأكد من أن عدد صفحات أسئلة الاختبار هي 1٠ صفحات بدون صفحة الغلاف الخارجي.
- أقر أنا الموقع أدناه بأنني قد قرأت كافة التعليمات التي وردت بأعلاه وأتحمل المسؤولية كاملة تبعاً لذلك.
- توقيع الطالب

ملاحظة: في حالة الحاجة إلى مسودة يمكن استخدام الفراغات الموجودة بورقة الأسئلة.

١. مجموعة القواعد القانونية التي تحدد الخدمات العامة التي تؤديها الدولة للجمهور:

(أ) القانون المالي

(ب) القانون الدستوري

(ج) القانون الإداري

(د) القانون المدني

٢. تنظم القاعدة القانونية:

(أ) السلوك الخارجي للفرد

(ب) النوايا الداخلية للفرد

(ج) السلوك الخارجي والنوايا الداخلية

(د) لا شيء مما سبق

٣. يحاسب على النوايا والبواعث حبيسة النفس:

(أ) الدين

(ب) القانون

(ج) الأخلاق

(د) أ، ب، ج

٤. القانون لا يمرى على الوقائع والتصرفات التي تمت قبل نفاذه بقصد بذلك:

(أ) مبدأ الأثر الفوري المباشر للقانون

(ب) مبدأ رجعية القانون

(ج) مبدأ عدم رجعية القانون

(د) الاستثناء على مبدأ عدم رجعية القانون

٥. من الاستثناءات على مبدأ الأثر الفوري المباشر للقانون:

(أ) النص الصريح على رجعية القانون

(ب) القوانين الجنائية الأصلح للمتهم

(ج) القوانين المقررة

(د) العقود

٦. من خصائص الحقوق السياسية:

(أ) أنها حقوق للمواطنين والأجانب

(ب) أنها ليست حقوقاً خالصة بل تخالفها الواجبات

(ج) أنها تنتقل للورثة

(د) أنه يمكن التصرف فيها للغير

٧. عمومية القاعدة القانونية وتجريدها من حيث الأشخاص تعني:

(أ) أن تتوجه القاعدة إلى جميع أفراد المجتمع

(ب) أن تتوجه القاعدة إلى فئة محددة بالذات من أفراد المجتمع

(ج) أن تتوجه القاعدة إلى جميع الأفراد الذين تتوفر فيهم الشروط أو الصفات التي حددتها القاعدة

(د) كل ما سبق

٨. تهدف قواعد القانون إلى:

- جعل المجتمع أكثر رقة وتهديبا
 - حفظ كيان الجماعة وضمان استقرارها
 - الوصول بالفرد إلى درجة الكمال التي يجب أن يكون عليها سلوك الفرد في المجتمع
 - إرشاد الأفراد ونصحهم
٩. جزاء مخالفة قواعد الأخلاق:

- جزاء مادي
 - جزاء معنوي يتمثل في المعاملة بالمثل
 - جزاء معنوي يتمثل استنكار الجماعة ومعاملته بالمثل
 - جزاء معنوي يتمثل في استنكار واستهجان الجماعة
١٠. قام أ ب سرق سيارة ب فإن الدعوى التي ترفعها هيئة التحقيق والإدعاء العام:

- دعوى جنائية
 - دعوى منلية
 - دعوى إدارية
 - غير ذلك
١١. "يجب ألا يترتب على استعمال الشخص لحقه ولو بقي داخل حدود هذا الحق إضراراً بالغير أو بالصالح العام"، يقصد بذلك:

- استعمال الحق داخل حدوده
 - التعسف في استعمال الحق
 - عدم التعسف في استعمال الحق
 - كل ما سبق
١٢. يعتبر عقد عقد الصلح تصرف قانوني:

- من جانب واحد
 - من جانب واحد منشئ
 - من جانبين كاشف
 - من جانبين منشئ
١٣. مجموعة القواعد القانونية التي تنظم مالية الدولة:

- القانون المالي
 - القانون التجاري
 - القانون الإداري
 - القانون الدستوري
١٤. مجموعة القواعد التي تحدد الجرائم والعقوبات:

- القانون الدستوري
- قانون العقوبات
- قانون الإجراءات الجنائية
- قانون المرافعات

١٥. التصرفات النافذة نفعا محضاً هي التي:
- (أ) يترتب عليها اعتناء الشخص مع دفعه مقابل
 (ب) يترتب عليها زيادة في الذمة المالية للشخص نتيجة الفرق بين ما يأخذ وما يعطي
 (ج) يترتب عليها اعتناء الشخص وزيادة في ذمته المالية نون أن يدفع مقابل
 (د) كل ما سبق
١٦. تمتع الشخص بالإرادة يكون:
- (أ) كاملاً في كل مراحل حياته
 (ب) ناقصاً في كل مراحل حياته
 (ج) معدوماً في كل مراحل حياته
 (د) مترجماً بحسب السن
١٧. مجموعة القواعد التي تنظم العلاقة بين العامل وصاحب العمل الخاص:
- (أ) القانون الإداري
 (ب) قانون العمل
 (ج) قانون المرافعات
 (د) أ، ب
١٨. مجموعة القواعد القانونية التي تنظم الجنسية ومركز الأجانب في الدولة:
- (أ) القانون المدني
 (ب) قانون المرافعات المدنية التجارية
 (ج) قانون الإجراءات الجنائية
 (د) القانون الدولي الخاص
١٩. من عوارض الأهلية:
- (أ) الغيبة
 (ب) العته
 (ج) العجز الجسماني الشديد
 (د) العقوبة السالبة للحرية
٢٠. مجموع المصالح الأساسية التي يقوم عليها كيان المجتمع:
- (أ) النظام العام
 (ب) الأداب العامة
 (ج) القانون العام
 (د) غير ذلك
٢١. تعد أحكام الشريعة الإسلامية في المملكة العربية السعودية:
- (أ) مصدراً مادياً للقواعد القانونية
 (ب) مصدراً تاريخياً للقواعد القانونية
 (ج) مصدراً رسمياً للقواعد القانونية
 (د) كل ما سبق

٢٢. المصادر الرسمية الأصلية للقانون السعودي هي :

- (أ) أحكام الشريعة فقط
- (ب) أحكام الشريعة والتشريعات
- (ج) أحكام الشريعة والتشريعات والعرف
- (د) أحكام الشريعة والعرف

٢٣. القواعد الأمرة هي التي :

- (أ) لا يجوز للأفراد الاتفاق على مخالفتها
- (ب) يجب على الأفراد احترامها والالتزام بها
- (ج) يهمل أي اتفاق على مخالفتها
- (د) كل ما سبق

٢٤. "يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم تعتبر هذه القاعدة:"

- (أ) أمرة وفقاً للمعيار اللغوي الشكلى
- (ب) مكملة وفقاً للمعيار الموضوعى
- (ج) مكملة وفقاً للمعيار الشكلى
- (د) أمرة وفقاً للمعيار الموضوعى

٢٥. "يحمل المشتري مصروفات تسجيل عقد البيع ما لم يتفق على غير ذلك" تعتبر هذه القاعدة :

- (أ) أمرة وفقاً للمعيار اللغوي الشكلى
- (ب) مكملة وفقاً للمعيار الموضوعى
- (ج) مكملة وفقاً للمعيار الشكلى
- (د) أمرة وفقاً للمعيار الموضوعى

٢٦. تنقسم التشريعات من حيث القوة إلى :

- (أ) تشريع عادي ثم تشريع فرعى ثم تشريع أساسى
- (ب) تشريع عادي ثم تشريع أساسى ثم تشريع فرعى
- (ج) تشريع فرعى ثم تشريع أساسى ثم تشريع عادي
- (د) تشريع أساسى ثم تشريع عادي ثم تشريع فرعى

٢٧. المصادر الملتقى على الاستدلال بها على الأحكام الشرعية هي :

- (أ) القرآن الكريم والسنة النبوية
- (ب) القرآن الكريم والسنة النبوية والإجماع
- (ج) القرآن الكريم والسنة النبوية والإجماع والقياس
- (د) القرآن الكريم والسنة النبوية والإجماع والقياس والمصلحة المرسله

٢٨. يعتبر النظام الأساسى للحكم من المستوي:

- (أ) المرنة المكتوبة
- (ب) الجامدة المكتوبة
- (ج) المرنة غير المكتوبة
- (د) الجامدة غير المكتوبة

٢٩. مراحل نفاذ التشريع:

(أ) إصدار ونشر التشريع

(ب) اقتراح التشريع

(ج) المناقشة والتصويت

(د) كل ما سبق

٣٠. صاحب الاختصاص الأصلي بسن الأنظمة في المملكة:

(أ) مجلس الوزراء

(ب) هيئة الخبراء

(ج) مجلس الشوري

(د) غير ذلك

٣١. من شروط المصلحة المرسلية:

(أ) أن تكون المصلحة معقولة

(ب) أن يكون الأخذ بها ضروري

(ج) أن تكون المصلحة اجتماعية

(د) كل ما سبق

٣٢. التشريع هو:

(أ) وضع القواعد القانونية في صورة مكتوبة عن طريق السلطة المختصة.

(ب) جملة القواعد القانونية التي تضعها السلطة المختصة وفقا للإجراءات التي نص عليها الدستور أو القانون

الأساسي.

(ج) القواعد القانونية التي تنشأ من اعتماد الأفراد عليها

(د) أ، ب

٣٣. يتميز هذا النوع من التفسير بطابعه العيني:

(أ) التفسير الفقهي

(ب) التفسير التشريعي

(ج) التفسير القضائي

(د) غير ذلك

٣٤. إتاحة الفرصة أمام أطراف النزاع الذين جاءت الأحكام في غير صالحهم من إعادة عرض النزاع مرة

أخرى أمام محكمة أعلى درجة:

(أ) مبدأ استقلال القضاء

(ب) مبدأ تعدد درجات التقاضي

(ج) مبدأ علانية الجلسات

(د) مبدأ مجانية القضاء

٣٥. تختص بالنظر في جميع القضايا والمنازعات التي تخرج عن اختصاصات محاكم الدرجة الأولى بالقضاء

العادي:

(أ) المحكمة العامة

(ب) المحكمة التجارية

(ج) محكمة الأحوال الشخصية

(د) المحكمة الإدارية

٣٦. من عيوب التشريع:

- (أ) القدرة على مواجهة المستجدات
- (ب) التتوين أو التفتين
- (ج) يعزل على تحقيق الوحدة القانونية
- (د) صنوره من سلطة عامة

٣٧. اعتبار الناس على إتباع سلوك معين في مسألة معينة مع الاعتقاد بالزامية هذا السلوك:

- (أ) العادة
 - (ب) التشريع
 - (ج) العرف
 - (د) مبادئ القانون الطبيعي
٣٨. يقصد بالقضاء كمصدر تفسيري للقواعد القانونية:

- (أ) المحاكم
 - (ب) القضاة
 - (ج) أحكام المحاكم
 - (د) غير ذلك
٣٩. يوجد مقر المحكمة الإدارية العليا في مدينة:

- (أ) جدة
- (ب) الرياض
- (ج) مكة المكرمة
- (د) الدمام

٤٠. المبدأ الغالب في تطبيق القانون من حيث المكان:

- (أ) مبدأ شخصية القوانين
- (ب) مبدأ الإقليمية القوانين
- (ج) مبدأ تعدد القوانين
- (د) مبدأ وحدة القانون

٤١. الجزاء الجنائي يقع عند:

- (أ) ارتكاب الشخص جريمة
- (ب) مخالفة الشخص قواعد الوظيفة
- (ج) عدم تنفيذ الشخص التزاماته المدنية
- (د) مخالفة الشخص قواعد القانون الدولي

٤٢. يعتبر جزاء التعويض:

- (أ) جزاء متلفي
- (ب) جزاء تجاري
- (ج) جزاء إداري
- (د) جزاء جنائي

٤٣. يترتب على أن القاعدة القانونية قاعدة اجتماعية:

- (أ) اختلافها من مجتمع إلى آخر
- (ب) اختلافها من وقت لآخر
- (ج) وجودها في كل المجتمعات
- (د) أ، ب

٤٤. من خصائص الحقوق الصيغة بالمشخصية:

- (أ) أنها حقوقا قاصرة عادة على المواطنين
- (ب) أنها ليست حقوقا خالصة بل تخلطها الواجبات
- (ج) أنه لا يجوز التصرف فيها للغير
- (د) أنها تنتقل إلى الورثة

٤٥. يعتبر حق الملكية من:

- (أ) الحقوق العينية الأصلية
- (ب) حقوق الدائنية
- (ج) الحقوق العينية التبعية
- (د) غير ذلك

٤٦. سلطات خولها القانون للشخص على نتائج فكره :

- (أ) الحقوق المالية
- (ب) الحقوق غير المالية
- (ج) الحقوق الشخصية
- (د) الحقوق الذهنية

٤٧. تثبت الشخصية القانونية :

- (أ) للطفل بمجرد ولادته حيا
- (ب) للمجنون
- (ج) للبالغ الرشيد
- (د) كل ما سبق

٤٨. يهتم القانون بقواعد الأخلاق:

- (أ) دائما
- (ب) غالبا
- (ج) بقدر ما يكون لها من تأثير على المجتمع
- (د) لا يهتم أبدا

٤٩. تنقسم القواعد القانونية إلى قانون عام وقانون خاص على أساس :

- (أ) قوة القاعدة القانونية
- (ب) طبيعة القاعدة القانونية
- (ج) موضوع وأشخاص العلاقة القانونية
- (د) مصدر القاعدة القانونية

٥٠. مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات التي تكون التولية طرفاً فيها باعتبارها صاحبة سلطة وسيادة.

(أ) القانون التجاري

(ب) القانون المدني

(ج) القانون العلم

(د) القانون الخاص

٥١. يعترف القانون للجنين :

(أ) بحقه في النسب لأبيه

(ب) بحقه في الميراث

(ج) بحقه في الوصية

(د) كل ما سبق

٥٢. تنتهي الشخصية القانونية للإنسان :

(أ) بغيته

(ب) بفقد أهليته

(ج) بوفاته

(د) كل ما سبق

٥٣. يتميز جزاء مخالفة القاعدة القانونية بأنه :

(أ) مادي يوقع في الآخرة

(ب) معنوي

(ج) مادي وملموس يوقع في الدنيا بواسطة الشخص المضرور

(د) مادي وملموس توقعه السلطة العامة في الدنيا

٥٤. يعتبر المفقود ميتاً بالنسبة لزوجته من :

(أ) تاريخ الحكم باعتبارها ميتاً

(ب) من تاريخ فقد

(ج) من التاريخ الذي يحدده القاضي

(د) من تاريخ فرار وزير الداخلية بقتله

٥٥. أهلية وجوب الطفل غير المميز :

(أ) كاملة

(ب) ناقصة

(ج) تختلف بحسب نوع التصرف

(د) كل ما سبق

٥٦. يجب نشر الأنظمة في المملكة في :

(أ) جريدة الرياض

(ب) جريدة الجزيرة

(ج) جريدة اليوم

(د) جريدة أم القرى

٥٧. يتطلب تنفيذ التشريع علم المخاطبين به:

- (أ) علماً حقيقياً
- (ب) علماً حقيقياً فعلياً
- (ج) علماً افتراضياً حقيقياً
- (د) غير ذلك

٥٨. يختص بإصدار اللوائح التنفيذية في المملكة العربية السعودية :

- (أ) مجلس الوزراء
- (ب) مجلس الشورى
- (ج) هيئة الخبراء
- (د) يحدد القانون ذاته الشخص المختص بإصدار اللائحة التنفيذية وعليها ما يكون الوزير المختص بموضوع القانون

٥٩. هي فترة الشخص على مباشرة التصرفات القانونية بنفسه :

- (أ) الشخصية القانونية
- (ب) الأهلية
- (ج) أهلية الأداء
- (د) أهلية الوجوب

٦٠. القانون الدولي العام هو:

- (أ) مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات ذات العنصر الأجنبي.
- (ب) مجموعة القواعد القانونية التي تعدد القانون واجب التطبيق على العلاقات ذات العنصر الأجنبي.
- (ج) مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات بين الدول بعضها البعض وبين الدول والمستعمرات.
- (د) ينظم العلاقات الشخصية بين رؤساء الدول.

(د) غير ذلك

٦١. مجموعة القواعد التي تعدد نظام الحكم في الدولة:

- (أ) القانون الدستوري
- (ب) القانون التجاري
- (ج) القانون الإداري
- (د) القانون الدولي الخاص

٦٢. تشمل الذمة المالية :

- (أ) الحقوق الشخصية
- (ب) الحقوق العينية
- (ج) حقوق الأسرة ذات الطابع المالي
- (د) كل ما سبق

٦٣. جماعة من الأشخاص أو مجموعة من الأموال تهدف إلى تحقيق غرض معين ويخترف لها القانون بالشخصية القانونية بالقدر اللازم لتحقيق غرضها:

- (أ) الشخص الطبيعي
- (ب) الشخصية القانونية
- (ج) الشخص الاعتباري
- (د) كل ما سبق

٦٤. من الجرائم التجارية
 (أ) السرقة
 (ب) القتل
 (ج) التزوير
 (د) التزوير

٦٥. هو الشريعة العامة
 (أ) القانون الدستوري
 (ب) القانون التجاري
 (ج) القانون المدني
 (د) القانون البحري

٦٦. من مبررات وجود
 (أ) سرعة المظالم
 (ب) الائتمان المطلوب
 (ج) توحيد قواعد القانون
 (د) أ. ب. ج

٦٧. تشمل قواعد هذا الفرع
 (أ) القانون المدني
 (ب) القانون البحري
 (ج) القانون التجاري

صفحة ١٠ من ١٠
 عليها باسمه الملك محمد بن عبد الله
 بن عبدالعزيز آل سعود

٦٤. من الجرائم التعزيرية:

- (أ) السرقة
- (ب) القتل
- (ج) الحرابة
- (د) التزوير

٦٥. هو الشريعة العامة تكافة فروع القانون الخاص:

- (أ) القانون الدستوري
- (ب) القانون التجاري
- (ج) القانون المدني
- (د) القانون البحري

٦٦. من مبررات وجود القانون التجاري:

- (أ) السرعة المطلوبة في إنجاز المعاملات التجارية
- (ب) الائتمان المطلوب في التعامل التجاري
- (ج) توحيد قواعد القانون التجاري مع القانون المدني
- (د) أ. ب.

٦٧. تتميز قواعد هذا الفرع من فروع القانون بأنها ذات طابع دولي موحد:

- (أ) القانون المدني
- (ب) القانون البحري
- (ج) القانون الجوي
- (د) ب. ج.

٦٨. من مزايا العرف:

- (أ) القدرة على مواجهة المستجدات
- (ب) سهولة وضعه وتعديله
- (ج) يؤدي إلى توحيد القواعد القانونية في كل إقليم الدولة
- (د) يوافق ظروف الحياة واحتياجاتها

٦٩. مجموعة القواعد التي تنظم المنوك الاجتماعي للفرد والتي لا يعد التشريع أو العادات أو التقليد مصدراً لها وإنما تنشأ من الإمبراك العقلي الصحيح والإلهام القطري السليم:

- (أ) الفقه
- (ب) مبادئ القانون الطبيعي
- (ج) العرف
- (د) القضاء

٧٠. تضمن ذمة الشخص الاعتباري:

- (أ) مديونية الشركاء
- (ب) مديونية المديونين
- (ج) مديونية الشخص الاعتباري فقط
- (د) كل ما سبق

مع التنبيه المبينة بالتوقيع

الحل شخصي ارجوا التأكد من صحة الحل

